

هل ينقذ أوروبا الغربية أن تعيد ربط أجزائها بشكل آخر وتنشئ صلات من نوع جديد مع الولايات المتحدة؟ بالإضافة الى ضعف احتمال أن تقبل أميركا انفكك أوروبا من قبضة تحكمها العسكري والاقتصادي، فالواقع أن دول المجموعة الأوروبية نفسها تأكل بعضها بعضاً، ولا تكاد تتفق إلا وتتنازع، وكل مرة بترتيب مختلف. وبمناسبة مرور ربع قرن على تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، مثلاً، قال رئيس مجلس وزراء المجموعة الأوروبية في حديث صحافي: «رغم كل مالنا من غطرسة واعتداد بالنفس، فأوروبا في هذه اللحظة تعني لاشيء». وقد بدأ الشهر بظهور «محرور» بون — باريس الذي حاول أن يلزم لندن الحائط (الغارديان، ١٩٨٢/٣/١) في موضوع النصيب البريطاني من ميزانية المجموعة في حين أن جزءاً من هذه الميزانية يذهب كدعم غير مباشر للمنتجات الزراعية الفرنسية. وانتهى الشهر بوقوف ألمانيا الغربية الى جانب بريطانيا في وجه فرنسا لتطرف مطالبها، في معركة اتهمت فيها وزيرة الزراعة الفرنسية انكلترا بأنها تمارس «نوعاً من الارهاب» على بلادها. وقبلها بأيام قليلة خفضت بلجيكا من قيمة عملتها فأصاب التخفيض عملة لوكسمبورغ بشكل آلي (لوجود اتحاد اقتصادي وتقدي بين الدولتين)، دون أن يكون لوكسمبورغ قد استشير في موضوع يمس ٢٤٠.٠٠٠ شخص (عدد مواطنيه) يملكون ٢٠٠ مليار جنيه، في البنوك الأجنبية. وما كادت القمة الأوروبية تبدأ أعمالها في ١٩٨٢/٣/٢٩، حتى حذر رئيس وزراء هذه الدولة من الخطر الذي يهدد السوق من جراء عدم معالجتها الركود الاقتصادي الذي يبتلع أعضائها.

قضايا الشرق الأوسط

حاولت السطور السابقة أن تتبع بعض الخطوط الدولية التي تؤثر دون شك على وضعية القضية الشرق أوسطية. غير أن لهذه القضية خصوصية تظهرها بعض معطيات شهر آذار (مارس). فهي إحدى قضايا العالم الثالث، عالم الاستغلال والجوع. فقد صدر نحو منتصف الشهر تقرير المجلس العالمي للغذاء، التابع للأمم المتحدة، عن مشاكل أفريقيا بصورة خاصة،

أن تقييد حركة المصارف البريطانية في الاقراض التجاري سيفتح المجال أمام المنافسة اليابانية بالدرجة الأولى، حيث نسبة الفائدة على القروض هناك أقل من النسبة الانكليزية. وجدير بالملاحظة هنا، أن حكومة تاتشر تعلن، مع ذلك، أنها تعطف على السياسة الأميركية، ولكنها مضطرة الى مراعاة أحوالها الداخلية. وبلغ أمر المعارضة حد أن أشيع أن الحكومة البريطانية قد تتخلي عن فكرة دعوة ريغان لزيارة لندن في حزيران (يونيو) خشية أن يقاطع نواب حزب العمال حفل استقباله في البرلمان بشكل ظاهر.

وتبرز فرنسا — كما برزت في الشهور الماضية — كزعيمية لنوع من الممانعة ازاء أميركا. فهي تقف على رأس المجموعة الأوروبية المعارضة على سياسة واشنطن في أميركا اللاتينية، وازاء الاتحاد السوفياتي، وفي بعض القضايا الاقتصادية والنقدية الهامة. ولكن قيادة الحزب الاشتراكي الفرنسي الحالية (اتجاه ميتران) لا تريد استقلالاً تاماً عن الامبريالية الأميركية بل وضعاً أقرب الى الندية معها. وفي الشهر الذي نحن بصدده، وضع أن الرئيس الفرنسي يبحث عن تقارب «مستقل» مع أميركا؛ مستقل من الناحية العسكرية (أي خارج حلف الأطلسي)، ومتقارب من خلال علاقة ما بين المجموعة الأوروبية في نظام جديد وبين واشنطن. وتنفض باريس الغبار عن هيئة تأسست عام ١٩٥٤. وسميت «الاتحاد الأوروبي الغربي»؛ وهي عبارة عن لجنة لسبع دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا الغربية، ايطاليا، بلجيكا، بريطانيا، لوكسمبورغ وهولندا) بوزرائها ومجلس من نوابها؛ وقد ظلت في بيان شتوي، منذ ذلك التاريخ تقريباً، ولكن وزير الدفاع الفرنسي أصدر أخيراً تصريحات عديدة تلمح الى امكان تحويلها الى «خط دفاع أوروبي مستقل» (الناتيمز، ١٩٨٢/٣/١٥). وتسير في اتجاه مواز لاقتراحات تقدم بها وزير الخارجية الألماني الغربي بشأن توسيع التشاور بين بعض الدول الأوروبية، حول مسائل أمنية المفروض أن تتار داخل الناتو (أي بتواجد أميركا). وكذلك أحاديث لوزير الخارجية الايطالية حول إمكان صدور وثيقة صداقة أوروبية — أميركية يقام بمقتضاها هيكل دائم للتشاور بين أوروبا والولايات المتحدة... في اطار مختلف عن الناتو (هيرالد تريبيون،